معرفة شبهها بعد نحو كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وهو
اى العلم باللام وجوبا لو ثنى او جمع نحو الزيدين والزيدون واما حال العلية
كابانين لجبلين متقابلين وعرفات فلا لام او سمى اى العلم اى جعل العلم علما
بها اى باللام كالنجم غير صفة حال من نائب الفاعل ومصدرا وغلب لما
جعل العلم غالبا فى معنى يريد كون العلمية بغلبة الاستعمال لا بوضع واحد معين بها
اى باللام كالبيت للكعبة وجاز دخول اللام لو سمى بها اى اللام او بدونها صفة
كالحسن قال الرضى وهذا ليس بكلى اذ لا يقال المحمد والعلى او مصدرا كالفضل فيهما
عداهما يمتنع اللام ولو جعل لفظ مبنى علما له اى لنفسه فالحكاية على بنائه غالبة
وقد يعرب نحو ليت تنصب ولو جعل مبنى علما لغيره اى لغير نفسه فالاعراب
واجب كما اذا سمى رجل بليت والنكرة فى الاصطلاح ما سواه اى ما سوى
ما ذكر من اقسام المعرفة المؤنث فى عرف النحاة ما اى اسم فيه التاء ولو
كان ذلك التاء مقدرا نحو نار وعقرب قال ابن الحاجب فى الايضاح حكم بان
التاء مقدرة فى الجميع وان كانت فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا
نحو قديديمة ووريئة فظهر ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل
والالف مقصورة نحو حبلى او ممدودة نحو حمراء والمذكر ما اسم عداه اى
لم يكن فيه احدى الثلث فى هذا التعريف ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء
فى الوقف يخرج نحو صافنات واخت وبنت وان اريد المطلق فلا بد من التقييد
بعدم الاصالة وان لم يقيد بالاخر دخل نحو ترات وتلكان وان قيد بالاخر خرج
نحو ضاربين وان بمعنى الكون بعد الاصول خرج نحو اخت وان اريد تاء التانيث لزم
الدور والثانى ان من المؤنث صيغا موضوعة كهى وهاوانت وياء نحو تضربين
ونون نحو ضربن وتا وتى وهذه وهذى وكلتا وثنتان وكلها داخلة فى حد المذكر
والثالث ان الالف قد يكون للالحاق فان اريد المطلق فلا منع وان اريد ما للتانيث
لزم الدور والجواب انا نريد الاعم من الحقيقى والحكمى بعد الاصول وتقدير التاء فى
الامثلة المذكورة ومنع التانيث بالصيغة طردا للباب وحفظا للقاعدة تسهيلا للضبط

مبنى على فرض وارد

للضبط ونزيد الالف الذى صار مستقلا فى منع الصرف وذلك معلوم باستعمال العرب
ويمكن ان يقال التعريف لفظ يراد به التعيين لا التحصيل فلا دور وهو اى المؤنث
حقيقى لو كان بازائه اى بازاء مسماه ذكر من الحيوان كامرأة بازاء رجل
وناقة بازاء جمل والا اى وان لم يكن فى مقابلته ذكر من الحيوان فالمؤنث
لفظى كظلمة وعين ولو اسند المشتق فعلا وغيره الى ضمير المؤنث مطلقا
حقيقيا او لفظيا سوى نحو طلحة اى علم المذكر فانه لا يجوز التاء فى المسند الى ضميره
لا يقال طلحة جاءت او الحقيقى عطف على ضمير المؤنث اى اسند المشتق الى نفس
المؤنث الحقيقى غير جمع اذ ضميره داخل فى ضمير المؤنث وقال الجمع سيجى وينبغى ان يزيد
من الادميين لجواز نحو سار الناقة بلا تاء بلا فصل بين المشتق والحقيقى احتراز عن
نحو جاء القاضى اليوم امرأة فالتاء لازمة فى المشتق نحو طلعت الشمس وجاءت هند
ولو قال فالتانيث ليشمل نحو يا هند اضربى وتضربين لكان صوابا وجاز التاء
فى غيره اى فى مؤنث غير ما ذكر من ضمير المؤنث والحقيقى بلا فصل سواه اى سوى
نحو طلحة استثناء من غيره فانه لا يجوز التاء فى مسنده امثلة طلع الشمس او طلعت
وجاء اليوم هند او جاءت وكذا فى جواز التاء ظاهر الجمع مطلقا واحده مذكر
او مؤنث حقيقى او لفظى نحو جاءت الرجال وقال نسوة سوى جمع المذكر السالم
فانه لا يجوز فيه التاء الا ان يشبه المكسر كبنون فيجوز فيه التاء كقوله تع امنت به
بنوا اسرائيل وضمير جمع المذكر العاقل سواه اى سوى المذكر السالم فان ضميره
الواو لا غير نحو الزيدون جاؤا واضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا على الاصل
نحو الرجال جاءت او جاؤا او ضمير جمع المذكر غيره اى غير العاقل و ضمير جمع
المؤنث مطلقا فعلت وفعلن لما ذكر نحو الايام والنسوة ذهبت او ذهبن
اسماء العدد لم يعرفه لانه على معناه اللغوى الذى هو اظهر مما عرف به لو سلم
من الاعتراض اصولها اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها بالنقصان
او الزيادة او الاضافة او العطف لفظا او تقديرا واحد الى عشرة نظرا الى شرف
المعنى وتقدمه فى الخلقة ولكن فيه جعل المجرد فرعا والمزيد اصلا وهو قلب الموضوع
وخلاف المطبوع مع انهم اولوه بالمؤنث فاستويا فالحق اعتبار اللفظ واسقاط

ان يتذكر الضمير الى ان تعرف ان العدد
الاسم العدد لا يجمع على ما ذكرتم
حاشى

Copyright © King Saud University